جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

السنة الجامعية: 2025 – 2026
المستوى: السنة الثالثة
التخصص: مالية وتجارة دولية
المدة: ساعة ونصف

يوم : 2026/05/10

امتحان الدورة العادية في مقياس مالية دولية

التمرين الأول: (08 نقاط)

- ناقش مدى واقعية نظرية تعادل القوة الشرائية في الاقتصاد المعاصر؟
- كيف يفسر ميزان المدفوعات تغيرات سعر الصرف؟
- اشرح دور السندات الدولية في تمويل التنمية الاقتصادية .
- ما هي أهم أسباب اختلال ميزان المدفوعات؟ وكيف يمكن معالجته في الدول النامية؟

السؤال الثاني: (06 نقاط)

- قارن بين السندات الدولية والصكوك من حيث المخاطر والعائد؟
- ما الفرق بين الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر؟
- ما الفرق بين نظام سعر الصرف الثابت والمرن؟

السؤال الثالث: (06 نقاط)

إذا كانت دولة تعاني من:

- عجز في ميزان المدفوعات.
- انخفاض في قيمة عملتها.
- ارتفاع في الواردات.

اقترح 3 سياسات اقتصادية لمعالجة هذا الوضع، مع شرح مختصر لكل سياسة.

د/ بن مخلوف أميرة

بالتوفيق

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

السنة الجامعية: 2025 – 2026
المستوى: سنة ثالثة
التخصص: تجارة ومالية دولية
المدة: ساعة ونصف

يوم : 2026/05/10

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس مالية دولية

	التمرين الاول	العلامة
1	**ناقش مدى واقعية نظرية تعادل القوة الشرائية في الاقتصاد المعاصر** تعد نظرية تعادل القوة الشرائية من أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف، حيث ترى أن سعر الصرف بين عملتين يتحدد وفق القوة الشرائية لكل منهما، أي أن السلع المتماثلة يجب أن يكون لها نفس السعر عند تحويل العملات. **مدى واقعية النظرية:** رغم الأهمية النظرية لهذه الفرضية، إلا أن واقع الاقتصاد المعاصر يبرز عدة قيود تحد من دقتها، منها: – وجود تكاليف النقل والتأمين والجمارك . – اختلاف الأنظمة الضريبية بين الدول . – تدخل الحكومات والبنوك المركزية في سوق الصرف . – وجود سلع غير قابلة للتبادل الدولي كالعقارات والخدمات المحلية . – تأثير المضاربات وحركة رؤوس الأموال على أسعار الصرف . – هيمنة العوامل المالية والنفسية في الأسواق الحديثة .	02
2	**كيف يفسر ميزان المدفوعات تغيرات سعر الصرف؟** ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يضم جميع المعاملات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة. ويرتبط سعر الصرف بميزان المدفوعات من خلال العرض والطلب على العملات الأجنبية: **1/حالة الفائض:** عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا: – تزداد تدفقات العملات الأجنبية إلى الدولة . – يزداد عرض العملات الأجنبية في السوق . – يزداد الطلب على العملة الوطنية . – يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية (تحسن سعر الصرف). **2/حالة العجز:** عندما يعاني ميزان المدفوعات من عجز: – يزداد الطلب على العملات الأجنبية لتمويل الواردات . – يقل الطلب على العملة الوطنية .	02

	- يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية (تدهور سعر الصرف)	
3	**اشرح دور السندات الدولية في تمويل التنمية الاقتصادية** السندات الدولية هي أدوات مالية تصدرها الحكومات أو المؤسسات في الأسواق العالمية بهدف الحصول على التمويل بعملات أجنبية. **دورها في التنمية الاقتصادية:** تساهم السندات الدولية في: - تمويل مشاريع البنية التحتية كالطرق والموانئ والطاقة . - توفير موارد مالية كبيرة للدول النامية . - دعم الاستثمار والإنتاج وتحفيز النمو الاقتصادي . - تمويل عجز الموازنة العامة . - تنويع مصادر التمويل بدل الاعتماد على القروض التقليدية.	**02**
4	**ما هي أهم أسباب اختلال ميزان المدفوعات؟ وكيف يمكن معالجته في الدول النامية؟** **أولا: أسباب اختلال ميزان المدفوعات** **أ. أسباب داخلية** - ضعف الإنتاج المحلي . - ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات . - التضخم المحلي . - سوء التخطيط الاقتصادي . - العجز في الموازنة العامة . **ب. أسباب خارجية** - انخفاض أسعار المواد الأولية المصدَّرة . - الأزمات الاقتصادية العالمية . - ارتفاع أسعار الفائدة الدولية . - تقلبات أسعار الصرف . - زيادة خدمة الدين الخارجي. **ثانيا: طرق المعالجة في الدول النامية** **1/السياسات النقدية** - رفع أسعار الفائدة لتقليل الطلب على الواردات . - تخفيض قيمة العملة لتشجيع الصادرات . **2/السياسات المالية** - ترشيد الإنفاق العام . - تقليل العجز المالي . - دعم القطاعات الإنتاجية .	**02**

	3/السياسات التجارية - تشجيع الصادرات . - فرض قيود مؤقتة على الواردات الكمالية . - تنويع القاعدة الإنتاجية . **4/الإصلاحات الهيكلية** - تطوير الصناعة والزراعة . - تحسين مناخ الاستثمار . - جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	
المجموع		**08**

	السؤال الثاني	النقاط
1	**قارن بين السندات الدولية والصكوك من حيث المخاطر والعائد** تعد السندات الدولية والصكوك من أهم أدوات التمويل في الأسواق المالية الدولية، غير أن بينهما اختلافات جوهرية من حيث طبيعة العائد والمخاطر. فالسندات الدولية هي أدوات دين تصدرها الحكومات أو الشركات للحصول على أموال مقابل التزامها بدفع فوائد دورية وسداد أصل الدين عند تاريخ الاستحقاق. لذلك فإن عائدها يكون غالبا ثابتا أو محددا مسبقا، مما يمنح المستثمر درجة من الاستقرار والوضوح في الأرباح. أما مخاطرها فتتمثل في احتمال تعثر الجهة المصدرة عن السداد، إضافة إلى مخاطر تقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتضخم. أما الصكوك فهي أدوات مالية إسلامية تقوم على مبدأ المشاركة في الأصول أو المشاريع الحقيقية، وبالتالي فإن العائد فيها لا يعتمد على الفائدة وإنما على الأرباح المتحققة من النشاط الاستثماري. ولذلك قد يكون العائد متغيرا بحسب نتائج المشروع. كما أن الصكوك تتحمل مخاطر مرتبطة بالأداء الحقيقي للمشروع أو الأصل محل التمويل، لكنها تتميز بارتباطها بأصول حقيقية وتوافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. إذا تتميز السندات الدولية بعائد أكثر استقرارا ومخاطر أقل نسبيا، بينما تعتمد الصكوك على المشاركة في الربح والخسارة، مما يجعل عائدها ومخاطرها مرتبطين بأداء المشروع الاستثماري.	**02**
2	**ما الفرق بين الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر؟** الاستثمار المباشر هو قيام المستثمر بامتلاك مشروع أو مؤسسة إنتاجية في دولة أخرى مع المشاركة في إدارتها واتخاذ قراراتها، مثل إنشاء مصنع أو شراء شركة أو فتح فرع إنتاجي. ويهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تحقيق أرباح طويلة الأجل، كما يساهم في نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاج.	**02**

	أما الاستثمار غير المباشر فيتمثل في توظيف الأموال في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات دون المشاركة في إدارة المشروع أو المؤسسة. ويكون هدف المستثمر عادة تحقيق أرباح مالية أو تنويع محفظته الاستثمارية، مع إمكانية سحب الأموال بسهولة وسرعة مقارنة بالاستثمار المباشر. ويختلف النوعان أيضا من حيث المخاطر، إذ يعد الاستثمار المباشر أكثر تعرضا للمخاطر السياسية والاقتصادية بسبب ارتباطه بالمشاريع الحقيقية، بينما يكون الاستثمار غير المباشر أقل مخاطرة نسبيا وأكثر سيولة. إذا يكمن الفرق الأساسي في أن الاستثمار المباشر يمنح المستثمر حق الإدارة والسيطرة على المشروع، في حين يقتصر الاستثمار غير المباشر على امتلاك أوراق مالية دون تدخل إداري.	
3	**ما الفرق بين نظام سعر الصرف الثابت والمرن؟** يقوم نظام سعر الصرف الثابت على تحديد الدولة أو البنك المركزي لقيمة العملة الوطنية مقابل عملة أجنبية معينة أو الذهب، مع التدخل المستمر في سوق الصرف للحفاظ على هذا السعر. ويتميز هذا النظام بالاستقرار النسبي، مما يشجع التجارة الدولية والاستثمار، لكنه يتطلب احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي وقد يحد من مرونة السياسة النقدية. أما نظام سعر الصرف المرن فيعتمد على قوى العرض والطلب في السوق لتحديد قيمة العملة دون تدخل مباشر ومستمر من البنك المركزي. ويتميز هذا النظام بقدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والصدمات الخارجية، إلا أنه يؤدي أحيانا إلى تقلبات كبيرة في أسعار الصرف، مما قد يسبب حالة من عدم الاستقرار في المعاملات الدولية. وبالتالي فإن الفرق الجوهري بين النظامين يتمثل في أن النظام الثابت يعتمد على تدخل الدولة لتحديد سعر العملة والمحافظة عليه، بينما يترك النظام المرن تحديد السعر لقوى السوق.	**02**
المجموع		**06**

النقاط	السؤال الثالث	
06	لمعالجة وضع اقتصادي يتميز بعجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع الواردات، يمكن للدولة اتباع مجموعة من السياسات الاقتصادية، من أهمها: 1. **سياسة تخفيض الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي:** تعمل الدولة على تقليل الواردات من خلال فرض رسوم جمركية أو قيود على السلع الكمالية، مع دعم الإنتاج الوطني. وتهدف هذه السياسة إلى تخفيض الطلب على العملات الأجنبية وتقليل العجز التجاري، إضافة إلى تشجيع المؤسسات المحلية على زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء النسبي. 2. **سياسة تخفيض قيمة العملة (سياسة سعر الصرف):** يمكن للبنك المركزي خفض قيمة العملة الوطنية بشكل منظم لجعل الصادرات أرخص في الأسواق الخارجية والواردات أكثر تكلفة داخل الدولة. ويساهم ذلك في زيادة الصادرات وتقليل الواردات، مما يساعد على تحسين ميزان المدفوعات واستعادة التوازن الخارجي. 3. **السياسة النقدية الانكماشية:** تتمثل في رفع أسعار الفائدة وتقليل حجم السيولة في الاقتصاد بهدف خفض الاستهلاك والطلب على السلع الأجنبية. كما تساعد هذه السياسة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين قيمة العملة الوطنية نسبيًا، مما يساهم في تقليل الضغوط على ميزان المدفوعات.	
06	المجموع	